مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٩٨٩

الخميس، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورنتي سوليث	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد شوتينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد جانغ ديانبين
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2017/437)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2017/437)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/513 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/437 التي تتضمن التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

إن المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وسأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، السنغال، السويد، الصين، فرنسا، كازاخستان، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نال مشروع القرار ١٥ صوتا مؤيدا. اُعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٦٣ (٢٠١٧).

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد ويلسن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٣٦٣ (٢٠١٧) بالإجماع اليوم. وأشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على دعمهم خلال الأسبوع الماضي منذ أن بدأنا العمل على تحديث ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

ويُحدِث هذا القرار تغييرات هامة في البعثة. وقد فعلنا ذلك نظرا لمسؤولية المجلس عن الاستجابة للتغيرات التي تحدث في الميدان. وسواء كان الأمر في دارفور أو في أي مكان آخر، فإنه يجب أن تتوفر لبعثاتنا الولايات التي تمكّنها من العمل في عالم اليوم وليس كما كانت عليه من قبل. وذلك ما يحققه هذا القرار. وندرك أن على المجلس إحداث التغييرات على نحو معقول ومسؤول. ولذلك السبب، يكفل نص القرار هذا مواصلة تمكين العملية المختلطة من الوفاء بالمهمة الأساسية المنصوص عليها في ولايتها — وهي حماية المدنيين من الأذى. وسنواصل خلال الأيام والأسابيع القادمة رصد الأثر الذي قد تحدثه هذه التغييرات على ولاية العملية المختلطة. فالقرار ينص على زيادة وتيرة الإبلاغ من ٩٠ إلى ٦ يوما، ويتضمن إجراء تقييم للوضع بعد ستة أشهر، وبالتالي يجب عليه النظر في الأثر الذي تحدثه هذه التغييرات في الميدان.

وهذا مسعى مشترك، وتتحمل حكومة السودان أيضا المسؤولية عن نجاح هذه التغييرات. ومن الأهمية بمكان أن تضاعف حكومة السودان جهودها، وأن تسمح للبعثة بأداء مهامها، فضلا عن سد الثغرات الناشئة عقب انسحاب البعثة. وقد تحسَّن التعاون بين الحكومة والبعثة، ومن الضروري أن نلحظ استمرار ذلك المسار الإيجابي. وسوف يرصد المجلس ذلك عن كثب خلال تنفيذ التغييرات هذه.

وختاما، أود أن أؤكد لمن هم خارج هذه القاعة أننا ندرك أن الحالة في دارفور ما تزال هشة. ومع ذلك، فليس بإمكاننا التهرب من حقيقة التغيرات التي حدثت في الوضع، وأن من الصواب أن تتكيف العملية المختلطة بحيث تستجيب للواقع الراهن. غير أننا لن نصرف أنظارنا عن دارفور. ويدل استمرار العملية في إطار ولاية جديدة، فضلا عن الرقابة من جانب المجلس، على التزامنا إزاء السكان في دارفور والمنطقة برمتها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): شكرا السيد الرئيس. أرجو أن أعبِّر عن الشكر والتقدير لأعضاء المجلس جميعا، والذين استمرت اتصالاتنا بهم منذ طرح مشروع القرار ٢٢٦٣ (٢٠١٧) الذي يمدد ولاية بعثة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بواسطة المملكة المتحدة. وأرجو مجددا أن أتقدم بالشكر للسيد الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على التوصيات التي قدّماها من خلال تقريرهما المشترك حول بعثة العملية المختلطة (S/2017/437).

إن ما شهدته ولايات دارفور الخمس في غضون الفترة الماضية هو أمر لا يمكن إنكاره ولا تغييبه. فقد ظللنا نذكِّر في جميع بياناتنا ورسائلنا إلى مجلس الأمن وإلى الأمين العام بأن دارفور ومنذ عام ٢٠١٥ تنعم باستقرار أمني واضح وكبير، وأن الأوضاع الإنسانية مستقرة تماما. ولسنا نعتمد في تقييمنا للأوضاع الأمنية والسياسية والإنسانية في دارفور على وثيقة صدرت هنا أو هناك فحسب، ولنا في ذلك الكثير مما نستشهد به ونستدل، ولكننا نعتمد تماما على الحقيقة الواقعة والماثلة على الأرض، والتي أقر بها مجلسكم الموقر في قراركم ٢٣٤٠ (٢٠١٧) الذي اعتمد عن دارفور في شباط/فبراير من هذا العام. هذا التحسن المطرد هو ما دفع الحكومة السودانية لأن تطلب من الأمين العام للأمم المتحدة وضع وتنفيذ استراتيجية خروج مرحلية سلسة ومتدرجة.

إن دارفور اليوم خالية تماما من أي وجود عسكري منظم للحركات المسلحة التي عاثت فسادا فيها منذ عام ٢٠٠٣، حيث أن العمليات العسكرية التي قامت بها القوات المسلحة السودانية وأُخراها في أيار/مايو الماضي وقفت سدا منيعا أمام محاولات تهديد السلم والأمن في دارفور. ومن هنا نرجو أن نؤكد استعداد الحكومة السودانية بأجهزتها المختلفة للحفاظ على أمن واستقرار مواطنيها في دارفور وحماية مكتسباتهم من أي عبث.

ولعلكم تدركون أن المجتمع الدولي يتحمل معنا في السودان جانبا هاما من عبء ترسيخ السلام الداخلي. ولذلك كنا نرجو أن يشتمل القرار على تأكيد عقد مؤتمر دولي للمانحين حول دارفور، كما جاء في توصيات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٢ حزيران/يونيه الحالي دعما واستكمالا لمؤتمر المانحين الذي عقد في الدوحة في نيسان/أبريل عام ٢٠١٣.

إن محاولة زعزعة الأمن والاستقرار في دارفور بتنسيق هجوم قوات التمرد من حدود السودان الشمالية الغربية ومن حدوده الجنوبية يجب ألا تتكرر. ومثل هذا الهجوم، يبقى في ظل ما تنعم به دارفور من سلام، المهدد الوحيد لهذا السلام.

لعلكم قد لاحظتم تركيزنا على أن يكون مشرع القرار متسقا ومتجاوبا مع الوضع الراهن الذي يسود دارفور اليوم، وبما يعكس ما ورد في التقرير المشترك للسيد الأمين العام والسيد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن الاستعراض الاستراتيجي

لبعثة العملية المختلطة، حيث أمَّن التقرير تماما على استتباب أسباب الأمن والسلام في دارفور، ذلك إلى جانب بيان مجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد الأفريقي الصادر في ١٢ حزيران/يونيه والذي كان واضحا كل الوضوح في الخلوص إلى ذات النتيجة.

وخلال اتصالاتنا مع كل أعضاء هذا المجلس، ركّزنا على أن يكون قرار التجديد الذي يتخذه المجلس غير منفصم عن هذا الواقع. وإنني أنتهز هذه السانحة لأشكركم جميعا على إتاحتكم لنا الوقت المتسع للإسهاب في شرح موقفنا.

إن الصعوبات التي تواجه الحكومة السودانية في معالجة أوضاع النازحين بعد انتفاء أسباب نزوحهم، وتوفر الأمن والاستقرار في مناطقهم يستوجبان بلا تأخير تحرك المجتمع الدولي في تقديم الدعم بكل أنواعه لحل هذه المعضلة. وكما ذكرنا هنا مرارا أن الحكومة السودانية وضعت خطة من ثلاثة محاور لمعالجة مسألة النزوح، وكل هذه المحاور تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي. كما أرجو أن أشير إلى أن هناك خلطا في تعريف مصطلح النزوح. فبالنسبة لغالبية النازحين في دارفور لا ينطبق عليهم مفهوم النزوح المعلوم لدى الجميع، حيث أن النازحين في دارفور أصبحوا منتجين ولا يحتاجون إلى مساعدات إنسانية عاجلة، ومن الممكن وبمجهود قليل تحويلهم من دائرة النزوح والعوز إلى قوة منتجة دائمة تدعم الاقتصاد السوداني. وهذه الرؤية تنسجم تماما مع المرحلة الراهنة المتحولة إلى التنمية والسلام المستدام.

نعلم جيدا أهمية أن تتمتع بعثة العملية المختلطة بالقدرة على التحرك والوصول بعد أن اعتمد مجلسكم الموقر تخفيض نسبة ٤٤ في المائة من القوام العسكري للبعثة ليقوم الجزء المتبقي بمهامه بصورة فاعلة. ومن هنا أؤكد لكم عزم واستعداد حكومة بلادي بكامل أجهزتها على التعاون مع البعثة وتمكينها من إنجاز ولايتها بصورة كاملة. إن ما قدمته البعثة في دارفور من مجهودات وتضحيات لتثبيت السلام والاستقرار يظل محل تقدير من كل الشعب السوداني. فقد ساهمت هذه البعثة الفريدة في تكوينها في تحقيق الأمن وعودة الأوضاع إلى طبيعتها في دارفور بمجهود كبير من جنودها. وهنا لا بد أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل الدول التي شاركت بقوات أو وحدات شرطة في البعثة.

وأرجو أن تعيروني أسماعكم فيما يتعلق بهذه المرحلة الهامة التي تشهد تطبيق استراتيجية الخروج المعتمدة بوضوح على استتباب الأمن وثبات ركائز السلام في دارفور. ففيما يتعلق بالتقييم الذي سيجري بصفة مستمرة وعلى فترات متقاربة، فإن الإنصاف وتحري العدل يقتضيان أن يتسم هذا التقييم بالشفافية الكاملة وأن تشارك فيه إلى جانب الممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة لاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الآليتان اللتان تم تشكيلهما والاتفاق عليهما، وهما الفريق العامل المشترك والآلية الثلاثية الأطراف. وبهذه المناسبة فإنني أتفق مع ما ورد في القرار ٢٣٦٣ (٢٠١٧) من توجيه

الشكر للسيد السفير، كينغسلي مامابولو، الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، وكذلك السيد رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، السيد تابو مبيكي.

ختاما، حُقَّ لمجلس الأمن، الجهاز الرئيسي المناطة به المسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدولي أن يحتفي اليوم بالإنجاز المشترك الذي باشرت فيه حكومة بلادي الدور الأكبر من منطلق المسؤولية الرئيسية عن حماية مواطنيها، ومن منطلق مباشرتها السيادة على ترابها الوطني. وفي ظروف معقدة من التوتر الإقليمي والتصحر وانتشار الأسلحة الصغيرة الفتاكة والاتجار بالبشر وعمليات الإرهاب، فإنه يجب علينا أن نولي ما تحقق ما يستحقه من تعظيم. إن نصيب الاتحاد الأفريقي في ما تحقق قد كان بقدر سهره وعنايته الفائقة بقضايا السلم والأمن في كل القارة. ولعلنا نستذكر الآن الحكمة في إصدار حكومة السودان في الأشهر التي سبقت إجازة قرار هذا المجلس ١٧٦٩

(٢٠٠٧) على أن تكون بعثة السلام خليطا أمميا أفريقيا يكون لأفريقيا فيه القدح المعلّي، بحيث يشكل الجانب الأفريقي غالب قوام بعثة السلام.

أجدد الشكر والتقدير لكم، السيد الرئيس، وعبركم لكل أعضاء هذا المجلس الموقر فردا فردا، مؤكدا لهم مواصلة انخراطنا لخدمة قضية السلام في وطني، بل وفي كل العالم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.